

الاستشهاد بالحديث النبوي بين الاقتراح والهمع للسيوطي

الدكتورة/أنسام محمد خالد الحسيني^(*)

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.
وبعد:

فإن الحديث الشريف هو الأصل الثاني من أصول الشريعة الإسلامية، وقد احتل المرتبة الثانية في الاحتجاج على القاعدة النحوية بعد القرآن الكريم، فالعربية لا تعهد في تاريخها - بعد القرآن الكريم - بياناً أبلغ، ولا تأثيراً أروع، ولا لفظاً أصح، ولا توثيقاً أدق من كلام المعصوم محمد - صلى الله عليه وسلم.

وقد اختلف النحويون المتأخرون في الاستشهاد بالحديث النبوي على القاعدة النحوية، فمنهم من منعه، ومنهم من قبله بلا قيد أو شرط، ومنهم من توسط في المسألة، وكل له حججه وأدلته.

ولما وجدت الإمام السيوطي في الجانب النظري - من خلال كتابه الاقتراح - ميل إلى عدم الاستشهاد بالحديث؛ نظراً لروايته بالمعنى، وقد بنى رأيه على كلام أبي حيان وابن الضائع، أما في الجانب التطبيقي فأكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي حتى بلغ استشهاده في كتابه الهمع أكثر من مائة وأربعين حديثاً، كما خالف في الهمع ضوابط الاستشهاد بالحديث النبوي التي ذكرها في الاقتراح.

ولما تأكدت من هذا الاختلاف عزمت على دراسة أسبابه، والوقوف على بعض الأحاديث التي استشهد بها، وعرضها على كلام النحويين، تحت عنوان "الاستشهاد بالحديث النبوي بين الاقتراح والهمع للسيوطي" وسيقوم البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع.

^(*) جامعة الأزهر ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

أذكر في المقدمة دوافع اختار هذا البحث، وخطته
وفي التمهيد أذكر موقف النحويين من الاستشهاد بالحديث النبوي
أما المبحث الأول فيشمل الأحاديث التي استشهد بها السيوطي الأسماء
المبحث الثاني: الأفعال
المبحث الثالث: الأدوات
المبحث الرابع: موازنة بين موقف السيوطي النظري والتطبيقي من
الاستشهاد بالحديث من خلال كتابيه (الاقتراح والهمع)
وأخيرا الخاتمة ثم قائمة المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات
وآمل أن يكون البحث استطاع أن يوفي الفكرة حقها.

التمهيد

موقف النحويين من الاستشهاد بالحديث النبوي

لقد دارت المسألة بين المانعين والمجوزين والمتوسطين، وكل له أدلته
وحججه التي ارتضاها.
فمن منع احتج بتدخل الرواة في النص النبوي، وإجازتهم نقل الحديث
بالمعنى، فاختلقت ألفاظ الحديث الواحد اختلافا كبيرا، فضلا عن تفشي اللحن
في لسانهم، فقد كانوا من غير العرب، ولا يعلمون بصناعة النحو، فكثرت اللحن
في كلامهم، دون تعمد منهم، فضلا عن عدم وعيهم باللغة العربية
وخصوصياتها^(١)، فعدّلوا وبدّلوا، ومن هؤلاء المانعين: ابن الضائع، وأبو حيان.
وأكد هذا الفريق ومن سار على نهجه أن سبب العزوف عن الاستشهاد
بالحديث؛ تجويزهم النقل بالمعنى دون الالتزام بلفظ النبي ﷺ.
وقد تبني تنفيذ آراء هذا الفريق عدد من العلماء، مؤكدين أنه كلامهم عار عن
الصواب^(٢)

وهناك من جوز بلا قيد أو شرط ثقة في الرواة، فأفاض في الاستشهاد
بالحديث في الاحتجاج على القاعدة النحوية وأحكامها، ومن هؤلاء السهيلي،
والزمرخشي، وابن خروف، وابن مالك، والرضي، وابن هشام، والدماميني، وابن

عقيل، والمرادي، والسجاعي، ومحمد علي الصبَّان، ومحمد الأمير الأزهرى، وغيرهم.

وكان رأي الفريق الثاني رداً طبيعياً لما فعله الفريق الأول من تضيق الواسع، ففتح الباب على مصراعيه لمن جاء بعده من النحويين الذين رأوا فيه ما رآه هو من مزايا تؤهله ليكون المصدر الثاني بعد القرآن الكريم والقراءات.

وهناك من اختار طريقاً وسطاً، مستشهداً بالأحاديث الموثوق بسلامتها، كالأحاديث التي تهدف إلى بيان فصاحة النبي ﷺ، والأمثال النبوية، وجوامع الكلم. وقد اختار هذا الوجه كل من الشاطبي والسيوطي.

وبالنظر في أدلة كل فريق يتبين لنا أن المذهب الثالث هو المذهب العدل، حيث يدور مع الحديث صحة وضعفاً، فيوازن ويراجع، ويقبل ويرد. أما مباحث الدراسة فهي على النحو التالي:

المبحث الأول الأسماء

١. إقامة المضاف إليه مقام المضاف في الأحكام

ينوب المضاف إليه عن المضاف في الإعراب نحو قوله تعالى: ﴿وَإِسْأَلِ الْقُرْيَةَ﴾^(٣) أي: أهلها، والتكثير، كقول حسان بن ثابت:

يَسْقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِيصِ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصْفَقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ^(٤)

أي ماء بردى، والتأنيث كقول الشاعر:

مَرَّتْ بِنَا فِي نَسْوَةِ خَوْلَةٍ وَالْمَسْكُ مِنْ أَرْدَانِهَا نَافِحَةٌ^(٥)

أي "رائحة المسك".

وكذلك ينوب في الحكم واستشهد السيوطي لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم "إن هذين حرام على ذكور أمتي"^(٦)، أي: استعمال هذين حرام، فحذف

استعمال وأقام (هذين) مقامه، فجعل الخبر مفرداً^(٧)

٢. نصب الفعل اللازم اسماً تشبيهاً بالمتعدي

اختلف النحويون في نصب الفعل اسماً تشبيهاً بالمتعدي، فذكر السيوطي أن بعض المتأخرين أجازوه تشبيهاً بالمفعول قياساً على تشبيه الصفة المشبهة باسم

الفاعل المتعدي^(٨)، واستشهد لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم " كانت امرأة تُهراقُ الدماء"^(٩) ف"الدماء" منصوبة على التشبيه بالمفعول به. ووافقهم الأندلسي في شرح المفصل.^(١٠)

وذكر السهيلي في أماليه أن النصب على المفعولية، والمعنى على (تهريق)؛ وذلك أن العرب تعدل بالكلمة إلى وزن ما هو في معناها، وهي في معنى تُستحاض، وتُستحاض على وزن ما لم يسم فاعله^(١١).

وأول السيوطي هذا الحديث تبعاً للشلوبين^(١٢) وأبي حيان^(١٣) على إسقاط حرف الجر وإضمار فعل، أي: بالدماء، أو يهريق الله الدماء منها^(١٤). وذكر ابن هشام أن (الدماء) تميز منصوب، وأل فيه زائدة.^(١٥)

٣. إضافة الصفة المشبهة المجردة من (أل) إلى مضاف لضمير

ذكر السيوطي أن إضافة الصفة المشبهة المجردة من (أل) إلى مضاف إلي ضمير نحو (حسن وجهه) قبيح، لكنه جائز؛ بدليل ورودها في حديث أم زرع "صفر وشاحها"^(١٦)

وفي حديث وصف الدجال "أعور عينه اليمنى"^(١٧) وفي وصف النبي ﷺ (شثن أصابعه)^(١٨)؛ إذ أضيفت الصفة المشبهة (صفر، أعور، شثن) إلى مضاف للضمير (وشاحها - عينه - أصابعه)^(١٩)

والسيوطي فيما ذهب إليه موافق ابن مالك، وأبا حيان غير أن الأول أجازه على قبح، أما هما فصحاه مضعفين إياه.^(٢٠) وهذا خلاف ما ارتضاه سيويه من المنع في الاختيار والجواز في الشعر^(٢١)

وما ذهب إليه المبرد من المنع مطلقاً في الشعر وغيره^(٢٢) وأرى أن القول ما قاله ابن مالك من تصحيحه على ضعف لوروده في الحديث، فضعفه أولى من الحكم عليه بالفساد.

٤. حذف خبر (كاد)

يجوز حذف خبر (كاد) أو إحدى أخواتها، واستشهد السيوطي على ذلك بقوله - ﷺ من تأني أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد"^(٢٣)

والتقدير من تأنى أصاب أو كاد يصيب، ومن عجل أخطأ أو كاد يخطيء^(٢٤).

٥- حكم حذف الفاعل

الفاعل عمدة في الكلام لا يصح الاستغناء عنه وحذفه إلا مع رافعه تبعاً له، نحو: هنداً، لمن قال "من ضرب محمداً" والتقدير "ضرب محمداً هنداً"، أو مع المصدر نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾^(٢٥)، أو مع فعل المخاطبة والجماعة المؤكد بالنون نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرِينِ﴾^(٢٦)، وقوله: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾^(٢٧) للتخلص من التقاء الساكنين^(٢٨).

وقد أجاز الكسائي حذف الفاعل إذا دل عليه دليل^(٢٩)، تمسكاً بقول الله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾^(٣٠)، أي: الروح، وبقوله ﷺ: "لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ"^(٣١)

حيث حذف فاعل (بلغت) وفاعل (يشرب) وتابعه في ذلك السهيلي، وابن مضاء^(٣٢)

ورد السيوطي هذا الاستشهاد ذاكراً أن الفاعل في حديث "ولا يشرب الخمر" ضمير مستتر راجع إلى ما دل عليه الفعل (يشرب) وهو الشارب، وكل ما ورد مما ظاهره ذلك يحمل على هذا التخريج^(٣٣)

٦- لغة النقص في (وهن)

الأسماء الستة: أب، وأخ، وهم، هن، وفو، و(ذو)بمعنى صاحب، ترفع بالواو وتنصب بالألف، وتجر بالياء، شرط كونها مفردة، مكبرة، مضافة لغير ياء المتكلم، وألا تكون (فم) بالميم.

هذا هو المشهور فيها ما عدا(هن)؛ فإن لغة النقص فيها (الإعراب بالحركات) هي الأشهر، فنقول هذا هُنْكَ، ورأيت هُنْكَ، ومررت بهُنْكَ^(٣٤).

واستشهد السيوطي بقوله ﷺ: "فأعضوه بهن أبيه"^(٣٥) على ورود هذه اللغة^(٣٦). ولشهرة هذه اللغة أنكر الفراء جواز إتمامها^(٣٧).

وقال ابن مالك : " ومن العرب من يقول : " هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك، وهو قليل ، فمن لم يُنَبِّه على قلته فليس بمصيب ، وإن حظي من الفضائل بأوفر نصيب" (٣٨) .

٧. ذكر خبر (لا) النافية للجنس وحذفه

خبر (لا) النافية للجنس يجب إثباته إذا لم يعلم ، ولم يدل عليه دليل ، فإذا قلت (لا رجل) في ابتداء كلام، وليس في الكلام دليل على حذف الخبر من قرينة حالية ونحوها لم يكن كلاما ، وعليه فلا بد من إثبات الخبر (٣٩)

وقد استشهد السيوطي على ذلك بقوله ﷺ: " لا أحد أغير من الله" (٤٠)، فالخبر (أغير من الله) ثابت لا يجوز حذفه ؛ لعدم العلم به. (٤١)

وذهب ابن الطراوة إلى جواز ذلك؛ إذ قال في قول الشاعر:

وردّ جازرهم حُرْفا مُصْرَمَةً ولا كريم من الولدان مصبوح (٤٢)

ف(مصبوح) يمكن أن يكون صفة، والخبر محذوف، أي: ولا كريم مصبوح في الوجود. (٤٣)

وردّ عليه بأن مراد الشاعر وصف عامهم بالمحل، أي: وردّ جازرهم حرفا ، أي: ناقة كالحرف لضمورها، ومصْرَمَةً، أي: ضنّانة باللبن؛ لتلا يرضعها الفصيل إن كان فيها لبن، ثم قال: ولا كريم مصبوح، أي: ليس من كريم مصبوح، أي: ليس من كريم من يسقي اللبن في الصباح، لأنه لا يوجد لبن، فإذا كان هذا حال الكريم فما بالك بمن ليس بكريم، فإنما نفى أن يصبح الكريم ، والنفي إنما يتوجه على الخبر. (٤٤)

هذا إذا جهل الخبر أما إذا علم ، فقد اختلف الحجازيون والتميميون فيه فأجاز الحجازيون ذكره مستدلين بقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (٤٥) وقوله: ﴿لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾ (٤٦)

قال سيبويه : "تقول: لا أحد أفضل منك، إذا جعلته خيرا، وكذلك "لا أحد خير منك" (٤٧)

لكن الحذف عندهم هو الأغلب .

وأما بنو تميم فقد أوجبوا الحذف^(٤٨).

واستشهد السيوطي للحذف بقوله ﷺ: "لا ضرر ولا ضرار" ، وقوله: "لا عدوى ولا طيرة"^(٤٩).

وعلل ذلك بأن (لا) وما دخلت عليه في جواب استفهام عام، كأن يقال (لا رجل) في جواب من قال: هل من رجل في الدار؟ والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيرا^(٥٠).

وعلل أبو حيان الحذف بأن (لا) مشبهة ب (إن) في العمل ، وخبر إن يقع فيه الحذف كثيرا ، فكذلك (لا).^(٥١)

٨. لزوم المثنى الألف

المثنى يرفع بالألف ، ينصب ويجر بالياء نحو قوله تعالى: ﴿قال رجلان﴾^(٥٢) ووردت في العربية شواهد كثيرة بلزوم المثنى الألف ، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾^(٥٣) ، وقوله ﷺ "لا وثران في ليلة"^(٥٤)

واستشهد السيوطي بهذا الحديث على أن لزوم المثنى الألف لغة معروفة عُزيت لـ: "كنانة وبني الحارث بن كعب ، وبني العنبر ، وبني الهجيم، وهمدان ، ومزادة ، وعذرة."^(٥٥)

وأنكر المبرد هذه اللغة ، ولا يجيزها في الشعر أو في النثر^(٥٦)، وهو محجوج بأنها لغة معروفة وردت في فصيح الكلام شعرا ونثرا^(٥٧).

قال الفراء: "أنشدني رجل من الأشد عنهم:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساعاً لناباه الشجاع لصمما^(٥٨)

قال: "وما رأيت أفصح من هذا الأسدي ، وحكى هذا الرجل عنهم (هذا خط يدا أخي بعينه) ، وذلك - وإن كان قليلا - أقيس؛ لأن العرب قالوا مسلمون، فجعلوا الواو تابعة للضممة؛ لأن الواو لا تعرب، ثم قال: رأيت المسلمين فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم ، فلما رأوا أن الياء من (الاثنتين) لم يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحا، تركوا الألف، تتبعه فقالوا"رجلان) في كل حال.^(٥٩)

٩- التوكيد بـ(أجمع) دون (كل)

اتفق جمهور النحويين على أنه لا يؤكد بـ(أجمع) دون (كل) اختياراً. وذهب السيوطي إلى أن المختار جوازه ؛ لوروده في كلام المولى عز وجل ، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُغْوِيَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٦٠) وفي الحديث قال الرسول عليه الصلاة والسلام: "فله سلبه أجمع"^(٦١): "فصلوا جلوساً أجمعين"^(٦٢) فـ(أجمع) و(أجمعين) عند السيوطي توكيد مع أنه لم يسبقهما (كل)^(٦٣). وقد أقر هذا قبله ابن مالك وأبو حيان والشاطبي ، ووافقهم ابن عقيل^(٦٤). وذكر الجمهور أنها في ذلك حال ؛ لعدم ذكر (كل) قبلها^(٦٥). ورد أبو حيان كلام الجمهور ذاكراً أن استدلالهم بوجوب تقديم (كل) عند الاجتماع مردود بأن النفس يجب تقديمها على العين إذا اجتمعا ، وهذا يجيز التأكيد بالعين على الانفراد^(٦٦) وذكر السيوطي أن أجمع وأخواته معارف بالاتفاق ، وشرط الحال أن تكون نكرة ؛ فلا يصح إعرابها حالاً.^(٦٧) وأرى أنه إذا وافق ذلك النقل الصحيح من القرآن الكريم والحديث الشريف، فلا داعي لما ذهب إليه الجمهور من رفض كونها للتأكيد حال الانفراد.

١٠- ذكر الخبر بعد (لولا)

ذهب الجمهور إلى وجوب حذف الخبر بعد "لولا" بناء على أنه لا يقع بعدها إلا الكون المطلق. وهو مفهوم بنفسه ؛ لأنك إذا قلت "لولا زيد لأكرمتك" فهم أن التقدير : لولا زيد ثابت، أو موجود ، أو هنا ، أو نحو ذلك، كما أنه لكثرة الاستعمال سد طول الكلام بالجواب مسده^(٦٨)، ولذلك لحنوا المعري في قوله: يذيبُ الرعب منه كُلُّ عَضْبٍ فلولاً الغمدُ يُمسكُه لسالا^(٦٩) وهذا ما وافقه السيوطي ذاكراً أن الحديث ذاكراً أن الاستشهاد بحديث رسول الله ﷺ: "لولا قومك حديثو عهد بكفر لأست البيت على قواعد إبراهيم"^(٧٠)

على ثبوت الخبر بعد (لولا) لا يجوز؛ لأن هذا الحديث حرفته الرواة بدليل ثبوته في بعض رواياته "لولا حدثان قومك" ^(٧١) وهذا أولى؛ لأنه جارٍ على القاعدة ^(٧٢). يؤكد هذا اتجاهه النظري الذي ذكره في الاقتراح، وهو أنه لا يستشهد بالحديث على ما خالف القواعد النحوية؛ لأنه مروى بالمعنى لا بلفظ الرسول ^(٧٣).

ورد الاستشهاد أيضا بأنه يحتمل أن يكون (حديث عهد بكفر) اعتراض بين (لولا) وجوابها ^(٧٤).

وهذا خلاف ما ذهب إليه الرماني، وابن الشجري، وأبو خطاب، والشلوبين؛ إذ قيدوا وجوب الحذف بما إذا كان الخبر كونا مطلقا، فلو أريد كون بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف، نحو "لولا زيد سالمنا ما سلم" (فسالما) لو حذف لم يعلم ^(٧٥).

وهذا ما أكده ابن مالك موضحا أنه لو اقتصر في الحديث المذكور على المبتدأ لفهم أن المراد: "لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة، وهذا المعنى غير مقصود؛ لأن من أحوالهم بُعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل، وتلك الحال لا تمنع نقض الكعبة وبنائها على النحو المذكور. وقد أقر الشاطبي ذلك أيضا ^(٧٦).

وبعد ... فلست مع السيوطي فيما ذهب إليه؛ إذ ثبوت الخبر بعد (لولا) ثابت بالنقل الصحيح في فصيح الكلام، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ ^(٧٧) عليكم: خبر المبتدأ وقد ثبت بعد (لولا)، فلا حاجة إلى التأويل والتعسف، خاصة، وأن الرواية محل الشاهد التي أنكرها السيوطي والجمهور، ذكر علماء الحديث أنها رواية صحيحة.

١١- (كل) المضافة إلى معرفة يراعي لفظها أو معناها

(كل) اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر، نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ ^(٧٨)، والمعرف المجموع نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾ ^(٧٩)، وأجزاء المفرد المعرف، نحو: كل زيد حسن.

وتقع توكيدا ، نحو قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾^(٨٠) ،
ونعتا دالا على الكمال نحو: "أطعمنا شاة كل شاة".

فإن أضيف إلى المعرفة فجائز عند السيوطي أن يراعى في ضميرها المعنى
أو اللفظ، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا
آتِيَ الرَّحْمَنِ عَبْدًا {٩٣} لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا {٩٤} وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ فَرْدًا {٩٥} ﴾^(٨١).

فالضمير في (آتى) عاد إليها مفردا باعتبار اللفظ ، وفي (أحصاهم، وعدهم)
عاد جمعا باعتبار المعنى ، وفي (آتيه) عاد مفردا مراعاة للفظ^(٨٢).

أما ابن هشام فقد حكى عند السيوطي أنه يوجب مراعاة اللفظ^(٨٣) ، وذكر
السيوطي شواهد من الحديث لمراعاة اللفظ نحو قوله ﷺ: "كلكم جائع إلا من
أطعمته"^(٨٤)، وقوله: "كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها"^(٨٥)، وقوله:
"كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"^(٨٦)، وقوله: "كلنا لك عبد"^(٨٧) ،
فالضمير عائد إليها مفرداً مذكراً على لفظها^(٨٨)

١٢. الفصل بين المتضايين بالجار والمجرور

يفصل بين المتضايين بالظرف والجار والمجرور اختيارا ، واستشهد
السيوطي لذلك بقوله ﷺ: "هل أنتم تاركو لي صاحبي"^(٨٩) أي: هل أنتم تاركو
صاحبي لي ، ففصل بينهما بالجار والمجرور ، ويقول الشاعر:

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل^(٩٠)
أي: كناحت صخرة يوما ، ثم فصل بينهما بالظرف

قال ابن مالك: " وفي الحديث شاهد على جواز الفصل دون ضرورة بجار
ومجرور بين متضايين إن كان الجار متعلقا بالمضاف"^(٩١)، وعلق أيضا بأنه من
أحسن الفصل ؛ لأنه فصل بمعمول المضاف.^(٩٢)

ووافق الشاطبي قول ابن مالك.

ورد أبو البقاء الاستشهاد بالحديث ذاكرا أن الوجه (تاركون) ؛ لأن الكلمة
ليست مضافة ؛ لأن حرف الجر منع الإضافة، والنون إنما تحذف في موضعين،

أحدهما: الإضافة ، ولا توجد إضافة. والثاني: إذا كان بالألف واللام مثل قول الشاعر:

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا نطف^(٩٣)
ولا وجود لهما(أي الألف واللام هنا، فالأشبه أن حذفها من غلط الرواة.^(٩٤)
ورد عليه البدر العيني^(٩٥) بعد إنشاده قول الشاعر:
فرشني بخير لا أكونن ومدحتي كناحت يوماً صخرة بعسيل^(٩٦)
بأن ما ذكره أبو البقاء خطأ؛ إذ (تاركو) في الحديث وقعت مضافة ، فلا وجه
لإنكاره ؛ لوقوع مثله كثيرا في القرآن والأشعار.^(٩٧)
وذكر السيوطي أن الظرف والجار والمجرور يغتفر الفصل بهما؛ لأنه يتوسع
فيهما ، وحسن ذلك كون الفاصل فضلا ؛ وبذلك يصلح لعدم الاعتداد به ،
وكونه غير أجنبي من المضاف ، ومقدر التأخير.^(٩٨)

١٣. حكم حذف التمييز في باب (نعم) إذا كان الفاعل ضميرا

فاعل (نعم) يكون معرفا بأل ، نحو قوله تعالى: ﴿نعم المولى﴾^(٩٩)
أو مضافا لما فيه أل، نحو قوله تعالى: ﴿ولنعم دار المتقين﴾^(١٠٠)، أو مضافاً
لمضاف لما في (أل) ، نحو قول الشاعر:

فنعم ابن أخت القوم غير مكذب زهيرٌ حساما مفردا من حمائل^(١٠١)
وقد تأتي ضميرا مستترا بشرط أن يكون مفسرا بتمييز مطابق للمعنى في
الإفراد والتذكير وفروعها، نحو (نعم رجلا زيد) ، و(نعمت الفتاة هند)^(١٠٢)
وقد اختلف في هذا التمييز أيجوز حذفه أم لا؟

فذهب السيوطي إلى جواز الحذف إذا علم مستشهدا بقوله صلى الله عليه
وسلم: " من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت" أي: ونعمت السنة سنة ، أو رخصة ،
فبالسنة أخذ.^(١٠٣)

وسبقه إلى الجواز مستشهدا بذات الحديث ابن عصفور وابن مالك.^(١٠٤)
، مخالفين ما ذهب إليه سيويه عن لزوم الذكر.^(١٠٥)

وحكم ابن هشام على هذا الحذف بالشذوذ؛ إذا قد ورد منه في الحديث هذا الشاهد الذي لا يمكن إغفاله^(١٠٦)

واتخذ في هذا الأمر موقفاً وسطاً، فأرى أن الحديث شاهد على جواز حذف التمييز إذا عُلم - كما قال السيوطي - إلا أن هذا الحذف قليل - كما قال الشاطبي - ، إذ ذكر أنه لا يجوز أن يأتي فاعل (نعم) مضمرًا غير مميز لفظًا وإن كان معلوماً إلا قليلاً ، وذكر أن من ذلك القليل حديث من توضحاً...^(١٠٧).

١٤. فاعل (نعم) المضاف إلى لفظ الجلالة

حكم السيوطي تابعا للنحويين على فاعل (نعم) المضاف إلى لفظ الجلالة بالشذوذ سواء أكان علماً أم غير علم^(١٠٨) ، كما في قوله ﷺ: "نعم عبد الله خالد بن الوليد"^(١٠٩)

وتأول عامة النحاة الحديث على أن لفظ (عبد الله) هو المخصوص ، و(خالد) بدل، والفاعل مضمر ، حذف تمييزه^(١١٠)

وذهب الشاطبي إلى الحكم عليه بالندرة، قائلاً: "... فقد جاء منه في النثر ما يمكن أن يُدعى قياسه، ففي الحديث: "نعم عبد الله خالد بن الوليد" وقول بعض عبادة الصحابة (بئس عبد الله أنا إن كان كذا) ، وقول سهل بن حنيف (شهدت صفيين وبئست صفون)^(١١١) ، وهو نادر... وإذا سلّم فنوره يمنع من القياس عليه"^(١١٢) وهذا كله يخالف ما ذهب إليه الجرمي من القول باطراده.^(١١٣)

وبعد... فإني لا أوافق السيوطي في الحكم على إضافة فاعل (نعم) إلى لفظ الجلالة بالشذوذ؛ لوروده في فصيح الكلام ، وعليه فما ذكره الشاطبي من الحكم عليه بالندرة وعدم القياس عليه هو الأولى.

١٥. إبقاء ميم (فم) حال الإضافة

(فوك) من الأسماء الستة الملازمة للإضافة ، فإذا أفردت رُدَّت إليها الميم ، فتصير (فم) ، وقد وردت بالميم مضافة في قوله ﷺ "لخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ"^(١١٤)

واستدل السيوطي بهذا الحديث على جواز إبقاء ميم (فم) حال الإضافة في الاختيار^(١١٥) موافقاً بذلك سيبويه إذ قال: "وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان؛ لأن كان أصله (فوه) فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الأسماء المفردة من

كلامهم ،فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم (دم) تثبت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب والإضافة والتثنية ، فمن ترك (دم) على حاله إذا أضاف ترك (فم) على حاله ، ومن ردَّ إلى (دم) اللام ردَّ إل (فم) العين...^(١١٦) وقال أيضا: " فإذا أضفته قلت: فمك"^(١١٧) ، ووافقه الشلوين مينا أن الإضافة أمر طارئ على الاسم فلا يعتد بها ، ويبدل حرف العلة معا معها كما أبدل مع الأصل^(١١٨) ، وكذلك فعل ابن مالك^(١١٩) ، وأبو حيان^(١٢٠) .
وخالف ذلك الفارسي ، والصيمري ، وابن بشاذ^(١٢١)، وغيرهم ممن منعه إلا في الشعر خاصة.

المبحث الثاني الأفعال

١- جزم فعل التكلم ب(لا) الطلبية

تأتي (لا) لأوجه كثيرة منها: أن تكون موضوعة لطلب الترك ، وتختص بالفعل المضارع ، وتقتضي جزمه واستقباله.^(١٢٢)

والأكثر أن يكون المنهي بها فعل الغائب ، والمخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا يُسْرِفَ فِي الْقَتْلِ﴾^(١٢٣)، وقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ﴾^(١٢٤)، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾^(١٢٥)

وذكر السيوطي^(١٢٦) أن جزم المتكلم بها قليل جدا، واستشهد على ورود ذلك بقوله ﷺ: " لا أُلْفِين أَحَدَكُمْ مَتَكْتَأً عَلَى أَرِيكْتِهِ ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ"^(١٢٧)

ويبدو من كلام ابن هشام في المغني^(١٢٨) أن (لا) الطلبية تدخل على المخاطب والغائب والمتكلم على السواء، ومثَّل لدخولها على المتكلم بنحو "لا أريئكَ ههنا"، وبقول الشاعر:

لا أعرفن ربرباً حوراً مدامعها مُردفاتٍ على أعجاز أكوار^(١٢٩)

٢- حذف النون من الأفعال الخمسة حال الرفع

ذكر السيوطي أن (نون) الأفعال الخمسة تحذف حال الرفع ، كما في قوله ﷺ: " لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا"^(١٣٠) فقد حذفت

النون من الفعل (لا تدخلوا) ، وكذلك لا تؤمنوا ، و(لا) فيهما نافية لا ناهية، ولكن ذلك عنده خاص بما ورد في النظم والنثر ، ولا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار. (١٣١)

وهذا خلاف ما عليه ابن مالك ، إذ رأى أن حذف النون حال الرفع لغة صحيحة ؛ لمجرد التخفيف (١٣٢)

ونُقل عن ابن هشام أن (لا) في الحديث تعمل حملا على (لم) ، وهي لغة صحيحة معروفة. (١٣٣)

٣. مجيء الفعل الماضي للاستقبال

ذكر السيوطي للماضي أربع حالات:

١. تعيين معناه للماضي.

٢. أن يكون للحال ك (بعت واشتريت).

٣. أن يكون للاستقبال إذا اقتضى طلبا نحو: " غفر الله لك " ، أو وعدا نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ (١٣٤) ، أو عطفًا على ما علم استقباله ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنَرْعُ ﴾ (١٣٥).

٤. أن يحتمل الحال والاستقبال والمضي وذلك بعد همزة التسوية نحو "سواء على أدخلت أم خرجت".

فإن وقع صفة لنكرة عامة فتارة يفيد المضي ، نحو قول الشاعر :

رب رfid هرقته ذلك اليوم (١٣٦)

وأخرى الاستقبال ، نحو قوله ﷺ: " نضر الله امرأً سمع مقالتي ، فوعاها ، فأداها كما سمعها" (١٣٧).

وقد استشهد السيوطي بهذا الحديث على مجيء الماضي بمعنى الاستقبال ذاكرا أن معنى (سمع) هنا يسمع ؛ لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه (١٣٨) ، وهذا ما سبق ابن مالك (١٣٩)

ورد أبو حيان مجيء الماضي في الحديث بمعنى الاستقبال ذاكرا أن الأصل الحمل على المعنى ؛ لإبقاء اللفظ على موضوعه ، وأما الاستقبال وفي هذا

الحديث وغيره مما ظاهره أن الماضي للاستقبال فيفهم من شيء خارج عن اللفظ ، وتابعه في ذلك المرادي. (١٤٠)

المبحث الثالث: الأدوات

١- خروج (إذا) عن الظرفية

إذا ظرف لما يستقبل من الزمان مبني مضمن الشرط غالباً، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ {١} وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا {٢} فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا {٣}﴾ (١٤١)، وقد لا يتضمن نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ (١٤٢).

وذهب قوم إلى أنها تخرج عن الظرفية؛ فذكر السيوطي أن ابن مالك زعم أنها في قوله ﷺ: "إني لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت عليّ غضبي" (١٤٣) مفعول به (١٤٤).

وهو ما سبقه ابن هشام إلى حكايته، وحكى أيضاً أن أبا الحسن زعم أنها في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا﴾ (١٤٥) جر بـ "حتى"، وأن أبا الفتح زعم أن (إذا) الأولى في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ {١} لَيْسَ لَوْقَعَتِهَا كَاذِبَةٌ {٢} خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ {٣} إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا {٤}﴾ (١٤٦) فيمن نصب "خافضة رافعة" مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبين حالان (١٤٧).

وفهم من حكاية ابن هشام والسيوطي عنهم بـ (زعم) عدم موافقتهم لهم فيما ذهبوا إليه، وأنهما على مذهب الجمهور في لزوم (إذا) الظرفية، متابعان له في تخريج ما استدل به المجيزون لخروجها عن الظرفية، فخرجوا استدلالهم بـ (حتى إذا جاؤوها) على أن (حتى) ابتدائية دخلت على الجملة بأسرها ولا عمل لها.

واستدلّاهم بقوله تعالى: "إذا وقعت الواقعة" على أن (إذا) الأولى ظرف، والثانية بدل منها، وجواب الأولى محذوف؛ لفهم المعنى، وتقديره بعد الثانية "انقسمتم أقساماً"، وكنتم أزواجاً ثلاثة.

وأما الحديث ، فقد خرج على (إذا) ظرف لمحذوف ، وهو معمول أعلم ، وتقديره :شأنك ، ونحوه، أي: إني لأعلم حالك معي في وقت رضاك وفي وقت غضبك" (١٤٨) .

٢. حذف حرف النداء مع اسم الجنس

يجوز حذف حرف النداء ما لم يكن المنادى اسم لفظ الجلالة (الله) عز وجل ، ولا مضمرا، ولا مستغاثا، ولا اسم إشارة، ولا اسم جنس (١٤٩) ، نحو قوله تعالى : ﴿يُؤَسِّفُ أُعْرَضُ عَنْ هَذَا﴾ (١٥٠) .

وقد ورد الحذف مع اسم الجنس في قوله ﷺ حكاية عن موسى عليه السلام "ثوبي حجر" (١٥١) ، وفي حديث "اشتدي أزمة تنفرجي" (١٥٢)

ولم يجز السيوطي هذا الحذف ، فخرَّج الحديث الأول على أنه ليس بلفظ الرسول - ﷺ . بدليل ثبوته من طريق آخر بلفظ "يا حجر" (١٥٣)

وهذا هو مذهب البصريين ؛ إذ حملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ والضرورة ، أو على أنه ليس ببناء. (١٥٤)

وأما ابن مالك فقد استدل بهذين الحديثين على جواز الحذف لكن قليلا ؛ لثبوته في فصيح الكلام (١٥٥)

وهو ما سبقه إليه الكوفيون وتبعهم ابن يعيش (١٥٦) مستشهدين على ذلك بما ورد في كلام العرب من "افتد مخنون" (١٥٧) ، و "أطرق كرا" (١٥٨) ، ويقول العجاج: جاري لا تستنكري عذيري (١٥٩) .

هذا ... وأرى أن الصواب جانب السيوطي فيما ذهب إليه؛ إذ وجود رواية أخرى للحديث لا ينفي الرواية محل الشاهد ، فضلا عن أن حذف حرف النداء مع اسم الجنس وإن كان قليلا إلا أنه ورد في فصيح الكلام ، وإن كان الأصل ألا يحذف الحرف لكني أقول كما قال ابن يعيش " حذف الحروف مما يباه القياس ؛ لأن الحروف إنما جيء بها اختصارا ونائبته عن الأفعال ، ف "ما" النافية نائبة عن أنفى ، وهمزة الاستفهام نائبة عن "أنادي" ، وحروف العطف عن "أعطف" ، وحروف النداء نائبة عن (أنادي) فإذا أخذت تحذفها كان اختصارا

للمختصر، وهو اجحاف إلا أنه قد ورد فيما ذكرناه ؛ لقوة الدلالة على المحذوف ، فصار بالقرائن الدالة كالتلفظ به .^(١٦٠)

٣. حذف الواو وحدها دون المعطوف

يجوز حذف المعطوف بالواو معها، كقوله تعالى: ﴿سَرَّابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾^(١٦١) أي: والبرد، و صحح السيوطي^(١٦٢) حذف الواو وحدها دون المعطوف بها مستشهداً بقوله . ﷺ: " تصدق رجل من ديناره، من درهمه ، من صاع بره من صاع تمره"^(١٦٣)، كما استشهد بما حكاه عن أبي زيد من أنه سمع: " أكلت خبزاً لحماً تمرًا"^(١٦٤)

ويقول الشاعر:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يغرس الود في فؤاد الكريم^(١٦٥)

أراد: كيف أصبحت وكيف أمسيت معللاً صحة المعنى بحذفه وهو في هذا موافق ابن مالك^(١٦٦)

وقد منع هذا الحذف جماعة من النحويين منهم ابن جني؛ إذ قصر ما ورد من ذلك على ثلاثة أمثلة منها، قولهم: أكلت خبزاً لحماً سمكا تمرًا، وعلى البيت السابق ، وعلى ما أنشده:

وكيف لا أبكي على علاتي صبايحي غبايقي قيلاتي^(١٦٧)

وحكم على جميعها بالشذوذ^(١٦٨)

وتابعه في ذلك السهيلي وابن الضائع ، وحكى السيوطي عنهم أن علة منع حذف العاطف: أن الحروف دالة على معاني في نفس المتكلم، وإضمامها لا يفيد معناها ، وقياساً على حروف النفي والتأكيد والتمني والترجي وإن جاز إضمام الاستفهام؛ لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة الخبر.

وذكر الشاطبي أن الأظهر في الحديث كونه من باب البدل^(١٦٩)

وذهب ابن هشام إلى أن الحذف بابه الشعر، كقول الحطيئة:

إن امرأ رهطه الشام منزله بزمل بيرين جاراً أشد ما أغتربا^(١٧٠)

أي: ومنزله برمل^(١٧١)

وبعد: فأرى أن ما ذهب إليه السيوطي من حذف العاطف وحده دون المعطوف مستشهدا بحديث رسول الله ﷺ "تصدق امرؤ من ديناره، من درهمه.." هو الأجدر بالقبول؛ لورود هذا الحذف في القرآن الكريم، فقد خرج عليه^(١٧٢) قوله تعالى: ﴿وَجُودٌ يُؤَمِّنُ نَاعِمَةً﴾^(١٧٣) عطفًا على ﴿وَجُودٌ يُؤَمِّنُ خَاشِعَةً﴾^(١٧٤)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾^(١٧٥)، أي: وقلت وثبوتها في كلام العرب شعرا ونثرا على ما تقدم فضلا عن صحة المعنى بحذفه.

٤. اتصال نون الوقاية بأفعل التفضيل

نون الوقاية تدخل على الأفعال المتصلة بياء المتكلم ؛ لتقي الفعل من الكسر، وقد ورد مجيئها في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل كاسم الفاعل نحو قول الشاعر:

وما أدري وظني كل ظن أمسلمني إلى قومي شراح^(١٧٦)
واسم التفضيل ، كما في قوله ﷺ: "غير الدجال أخوفني عليكم"^(١٧٧)

وقد حكم السيوطي على هذا الحديث بالشدوذ ، وعدم جواز القياس عليه معللا بأن النون إنما لحقت اسم التفضيل تشبيها له بالفعل وزنا ومعنى ؛ فأفعل التفضيل يشبه فعل التعجب^(١٧٨)

وهو بهذا ينحو منحى الشاطبي ؛ إذ ذكر أن هذا التركيب مسموع غير قياسي يكتفى فيه بموضع السماع^(١٧٩)

وهذا خلاف ما بدا من كلام ابن مالك في شواهد التوضيح ؛ إذ ذكر أن مقتضى الدليل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم؛ لنفيها خفاء الإعراب ، فلما منعوها ذلك، كان كأصل متروك ، فنبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل^(١٨٠)

ويبدو لي أن كلام ابن مالك أقرب للقبول ؛ لعدم الحاجة إلى تقدير الإعراب ، فضلا عن وروده في كلام النبي ﷺ، وهو أفصح العرب، فلا حاجة إلى وسمه بالشدوذ، ما أمكن قبوله على محمل حسن.

٥. عمل (لا) النافية للجنس في المعرفة

(لا) النافية للجنس من الأدوات العاملة عمل (إن) تنصب الاسم ، وترفع الخبر شرط أن يكون مدخولها نكرة، فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريين^(١٨١)، وتبعهم السيوطي^(١٨٢)

خلافًا للكوفيين وتبعهم الكسائي^(١٨٣)، إذ أجازوا إعمالها في العلم المفرد نحو (لا قيصر) في قوله ﷺ: " إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده"^(١٨٤).

وقد خطأ السيوطي ذلك تبعًا للبصريين ، وتأولوا الحديث المذكور بأن جعلوا الاسم واقعا على مسماه ، وعلى كل من أشبهه ، فصار نكرة ؛ لعمومه ، أو بتقدير (مثل) مضافا إليه ، فحذفت وأقيم المضاف إليه مقامها وروعي المعنى بعد الحذف ؛ وذلك أنها متوغلة في الإبهام ، فلا تتعرف بالإضافة^(١٨٥).

وذكر ابن مالك أنه يجوز على قلة عملها في المعرفة إذا كانت يصح تنكيرها كالأعلام.^(١٨٦)

٦. مجيء (من) لابتداء الغاية زمانا

تأتي "من" لابتداء الغاية المكانية باتفاق نحو قوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾^(١٨٧) والزمانية خلافًا لأكثر البصريين^(١٨٨) ، وقد أثبت الكوفيون لذلك شواهد كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ لَمَسْجِدًا أُسِّسَ عَلَى الثُّبُورِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾^(١٨٩) وقول الشاعر:

تخيرن من أزمان حليلة إلى اليوم قد قد جربن كل التجارب^(١٩٠)

ووافقهم الأخفش والمبرد وابن درستويه من البصريين^(١٩١)، وتابعهم السيوطي في ذلك مستشهدا على مجيئها للغاية الزمانية بقوله ﷺ: " مطرنا من الجمعة إلى الجمعة"^(١٩٢) ف"من" في الحديث لابتداء الغاية زمانا.

والقول عندي ما ذهب إليه السيوطي متابعا للكوفيين ؛ لكثرة ما ورد في لسان العرب نظما ونثرا^(١٩٣) حتى قال أبو حيان "وتأويل البصريين لذلك مع كثرته ليس بشيء"^(١٩٤)

٧. زيادة (من) في الإيجاب

تزداد (من) إذا أريد بها التنصيص على العموم نحو " ما جاءني من رجل" ، أو توكيد العموم نحو (ما جاني من أحد" ، أو شبهه جارة نكرة مبتدأ وفاعلا ومفعولا به نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾^(١٩٥) ، وقوله ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾^(١٩٦) .
 وذهب الأخفش والكسائي وهشام إلى أنها تزداد في النفي ، والإيجاب ، والنكرة والمعرفة^(١٩٧)

وهو ما اختاره ابن مالك معللا صحة السماع بذلك^(١٩٨)
 وذكروا لذلك شواهد حكاها السيوطي^(١٩٩) منها قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٢٠٠) ، وقوله: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(٢٠١)
 ومنها حديث الرسول ﷺ: "إن من أشد الناس عذابا المصورون"^(٢٠٢)؛ إذ ذكر الكسائي أنها في الحديث زائدة^(٢٠٣)
 وأول الجمهور الاستشهاد بالحديث على أن التقدير : وإنه من أشد الناس ، أي: إن الشأن.

وأولوا استشهادهم بالآيتين بأن التقدير (بعض ذنوبكم) ، (ولقد جاء هو) أي: جاء من الخبر كائنا من نبي المرسلين ، أَوْلَقَدْ جَاءَكَ نَبَأٌ مِنَ الْمُرْسَلِينَ فحذف الموصوف^(٢٠٤)

ورد ابن هشام هذا التأويل بأن حذف الموصوف والصفة غير مفردة ضعيف في العربية ، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه^(٢٠٥)
 ويفهم من ذكر السيوطي أقوال الجمهور ، والكوفيين واقتصاره على ذكر رد الجمهور كلام الكوفيين، أنه يؤيد الجمهور في عدم جواز زيادة (من) في الإيجاب، وتأويل ما ورد مما ظاهره ذلك ، كالحديث ، ونحوه.

وأرى انه لا مانع من زيادتها في الإيجاب ؛ لصحة السماع . كما قال ابن مالك . كما أنه لا داعي لافتراض الحذف والتأويل في القرآن ما أمكن حمل الكلام على ظاهره غير أنني لا أرى زيادتها في الحديث ؛ إذ على فرض زيادتها تحدث مخالفة شرعية ، كما قال أبو حيان ؛ لأن المصورين ليسوا هم أشد الناس عذابا ، بل هناك من هو أشد منهم ، كقتلة الأنبياء ونحوه؛ لذا الأولى أن يقدر بأن اسم (إن) ضمير الشأن محذوف.^(٢٠٦)

٨. يارب في (يارب كاسية)

استشهد السيوطي بحديث "يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة" (٢٠٧) غير مرة في الهمع ففي الموضوع الأول استشهد به في خواص الاسم، ذكراً أن ظاهر الحديث دخول أداة النداء على "رب"، والنداء من خواص الأسماء، وأجاب عن ذلك بأن (يا) في هذا ونحوه ليست للنداء وإنما للتنبيه، وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم. (٢٠٨)

وأكد السيوطي هذا الكلام مرة أخرى فذكر الحديث المذكور في الكلام عن يا التنبيه وهاؤه (٢٠٩)

وقيل (يا) في الحديث للنداء والمنادى محذوف، أي: يا قوم.

وقد ضعف ابن مالك هذا الكلام بأن القائل لذلك قد يكون وحده، فلا يكون معه منادى ثابت أو محذوف. (٢١٠)

وذكر السيوطي هذا الحديث في باب حروف الجر مستشهداً به على إفادة (رب) للتكثير. (٢١١)

مرة رابعة في نفس الباب مستشهداً على أن لها الصدارة، فلا يسبقها متعلقها، وقد تسبق ب (ألا أو يا) (٢١٢)

المبحث الرابع

موازنة بين موقف السيوطي النظري والتطبيقي من الاستشهاد بالحديث من

خلال كتابيه (الاقتراح والهمع)

يعد الحديث النبوي أحد الأصول النحوية التي اعتمدها السيوطي في الاستشهاد على القاعدة النحوية، وقد حصره في كتابه الاقتراح على ما ثبت أنه ﷺ قاله على اللفظ المروري عنه، وهذا مقصور على الأحاديث القصار بقلة (٢١٣)، وقد أسس موقفه على أمرين:

أولهما: تجويز الرواة نقل الأحاديث بالمعنى، فنجد القصة الواحدة رويت بعدة روايات، وبألفاظ مختلفة، مع أن الرسول قال الحديث برواية واحدة، لا بها جميعاً، لكن الرواة لم يلتزموا باللفظ، وإنما حرصوا على المعنى، ولا سيما في الأحاديث الطوال.

ثانيهما: كثرة ورود اللحن فيما روي من أحاديث الرسول؛ لما ثبت أن كثيرا من الرواة كانوا من غير العرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فكثرت اللحن في كلامهم، دون تعمد منهم، وإنما لعدم وعيهم باللغة العربية وخصوصياتها. ^(٢١٤)

وقد أيد السيوطي كلامه بما نقله عن العلماء، متبنيًا قول ابن الضائع وأبي حيان في ردهما على ابن خروف وابن مالك في عدم جواز إثبات القواعد النحوية والاحتجاج عليها بالأحاديث النبوية للسببين السابقين. وأقول للعلامة السيوطي إن الذين رَووا الأحاديث بالمعنى هم الصحابة الثقات، وأهل اللغة الفصحاء، ولا مانع من الاستشهاد بكلامهم، فهم أولى بالاستشهاد من تقدمهم من الجاهلين. ^(٢١٥)

وأن تجويز الرواية بالمعنى ليس إلا احتمالا عقليا، لا يقين فيه بالوقوع، فلقد دأب رواة الحديث على تحري الدقة، وهم من الصحابة الثقات، فإذا ما وقع تبديل في بعض ألفاظ الحديث فإن الذي رواه عربي فصيح يحتج بكلامه فكيف بما رواه من أحاديث؟! ^(٢١٦)

ومن الملاحظ في شروط قبول الحديث عند السيوطي تأثره بأقوال علماء الحديث، وعلماء أصول الفقه.

وإذا كان علماء اللغة من البصرة والكوفة لم يستشهدوا بالحديث النبوي، فليس حجة على من أتوا من النحويين بعدهم أن يسيروا على نهجهم؛ لأن التععيد اللغوي ليس حكرا على أفراد بعينهم، لأن اللغة تسع الجميع، وعلى كل العلماء أن يعملوا على كل من ينميها، ويقوي التحدث بها.

لقد فتح نحاة البصرة سبيل الرفض أمام المتأخرين، يقول الدكتور عبد العال سالم: "واستبعدوا (أي: البصريون) كذلك من منهجهم الاعتماد على الحديث الشريف في تععيد القواعد، وسار على دربهم في هذا المجال بعض النحاة المتأخرين كالحسن بن الضائع، وأبي حيان" ^(٢١٧)

ذكر السيوطي في كتابه الهمع مائة وأربعاً وأربعين حديثاً مصنفة بين القبول والرفض على أن هناك أحاديث ذكرها استشهاداً لغيره دون أن يُبين موقفه منها. ودراستنا تبين أن موقف السيوطي من الحديث النبوي في كتابه الهمع لا يتفق مع موقفه في الاقتراح؛ إذ قال في الاقتراح: "وأما كلامه ﷺ فيستدل منه

بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإنَّ غالب الأحاديث مروى بالمعنى" (٢١٨)

فقد علل السيوطي بأنه راجع إلى رواية الحديث بالمعنى، فضلاً عن تداول الأعاجم والمولدين للحديث قبل تدوينه، فزادوا ونقصوا، وأبدلوا الألفاظ بألفاظ؛ لهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروى على أوجه شتى، بعبارات مختلفة. (٢١٩)

ووافق السيوطي أبا حيان في إنكاره على ابن مالك كثرة الاستشهاد بالحديث؛ محتجاً بأن ما فعله لم يسر عليه أحد من المتقدمين أو المتأخرين من العلماء قبله؛ رغم اهتمامهم ببناء القواعد النحوية، وأوضح أبو حيان السبب في ذلك بقوله: "إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ؛ إذ لو وثقوا بذلك، لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية" (٢٢٠)

وهذا يعني أن الحديث لا بد أن يكون مروى باللفظ، وهذا يخالف استشهاده في الهمع؛ إذ نجده يرد أحاديث معللاً بأنه من تصحيف الرواة، وأنه مروى بالمعنى، مع أن هذه الأحاديث وردت من طرق صحيحة فمثلاً رد الاستشهاد بحديث "لولا أن قومك حديث عهد بكفر لأست الكعبة" بأن هذا الحديث من تصحيف الرواة وأن الرواية الصحيحة "لولا أن قومك حديث عهد بكفر.. مع أن الرواية التي ردها السيوطي من طرق صحيحة فكيف حكم السيوطي عليها بالتصحيف !!!؟

فيما مر بيان لبعض الأحاديث التي قبلها السيوطي في الاحتجاج على القاعدة النحوية، ونورد في يلي مظاهر المنع التي وردت في الهمع.

مظاهر منع السيوطي الاستشهاد بالأحاديث في الهمع

أولاً تصريحه بتأويل الأحاديث على النحو التالي:

١. ذكر السيوطي أن من خواص الاسم النداء؛ وذلك لأن المنادى مفعول به في المعنى، أو في اللفظ، والمفعولية لا تليق بغير الاسم، فإن جاء ما ظاهره غير ذلك، فأجاب عنه قائلاً: "فإن أورد ذلك نحو... حديث البخاري: يا رُب كاسية

في الدنيا عارية يوم القيامة" (٢٢١) حيث دخل فيه (يا) على "رب" وهما حرفان.. فالجواب أن (يا) في ذلك ونحوه للتنبيه لا للنداء، وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم، وقيل للنداء، والمنادى محذوف" (٢٢٢)

٢. ذكر السيوطي أن (لا) النافية للجنس لا تعمل في المعرفة، وأن ما سمع مما ظاهره ذلك، كقوله ﷺ: "إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده" (٢٢٣) فمؤول باعتقاد تنكيهه... بان جعل الاسم واقعا على مسماه، وعلى كل ما أشبهه فصار نكرة لعمومه، أو بتقدير مثل (٢٢٤)

ثانيا: تصريحه بتحريف الرواة وبأنه مروى بالمعنى

١. حديث - "لولا قومك حديث عهد بكفر لأست البيت على قواعد إبراهيم" (٢٢٥)

قال فيه السيوطي: "قلت: والظاهر أن الحديث حرفته الرواة بدليل أن بعض روايته: لولا حدثان قومك. وهذا جارٍ على القاعدة .

وقد بينت في كتاب أصول النحو من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية؛ لأنه مروى بالمعنى، لا بلفظ الرسول. والأحاديث رواها العجم، والمولدون، لا من يحسن العربية، فأدوها على قدر لسانهم" (٢٢٦)

٢. حديث: "ثوبي حجر" (٢٢٧)

قال فيه السيوطي: "وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول - صلى الله عليه وسلم - كما تقرر غير مرة، ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ يا حجر" (٢٢٨)

٣. حديث: "أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة، قالوا بلى:" (٢٢٩)

قال فيه السيوطي: "وأما وقوعها - يعني (بلى) - بعد الاستفهام المثبت... فهو إما قليل، أو من تغيير الرواة كما تغير في غير ما موضع." (٢٣٠)

ثالثا: تصريحه بالشذوذ.

١. قال السيوطي في لحوق نون الوقاية لأفعل التفضيل.

"وورد لحوق النون في غير ما ذكر شذوذاً لأفعل التفضيل كحديث (غير الدجال أخوفني عليكم" (٢٣١)

٢. قال السيوطي في مجيء فاعل (نعم) مضافاً إلى لفظ الجلالة: "...وكذا أشد كونه مضافاً إلى الله علماً أو غيره، وإن كانت فيه (أل)؛ لأنه من الأعلام، كقوله ﷺ "نعم عبد الله خالد بن الوليد" (٢٣٢) (٢٣٣).
فحكم بالشذوذ ثم مثل بقوله ﷺ فدخل تحت الحكم.
رابعاً: حملة بعض الأحاديث على القلة أو الندرة، وعدم جواز القياس عليه أو أنه من غير الغالب.

١. قال السيوطي في أمر المخاطب بإدخال اللام على الفعل المضارع: "ونقل اللام في أمر فاعل مخاطب نحو: "فبذلك فلتفرحوا" (٢٣٤)؛ وحديث "لتأخذوا مصافكم" (٢٣٥)، والأكثر أمره بصيغة أفعال... ويقل الإتيان باللام" (٢٣٦).

٢. ذكر السيوطي أن حرف الجر لا يحذف ويبقى عمله اختياراً، وإن وقع فنادر لا يقاس عليه (٢٣٧)، كحديث البخاري "صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وسوقه خمس وعشرين ضعفاً" (٢٣٨).

وبعد فهذه الأحاديث التي رفضها السيوطي في كتابه الهمع تصل في إجمالها إلى خمسة وعشرين حديثاً، وهي نسبة غير كثيرة إلى جانب الأحاديث التي قبل الاستشهاد بها والتي تربو على المائة حديث، وقد وزعها على مستويات اللغة المختلفة، وهي على النحو التالي:

أولاً: المستوى الصوتي:

استشهد بحديث: "اللهم رب السموات وما أظللن، ورب الأرضين وما أقللن، ورب الشياطين وما أضللن" (٢٣٩).

ذكر السيوطي أن الأصل (وما أضلوا) ولكنه عدل لمشكلة (أظللن، وأقللن). وكذلك حديث (ارجعن مأزوراتٍ غير مأجوراتٍ) (٢٤٠) الأصل موزورات لكنه عدل لمشكلة مأجورات (٢٤١).

ثانياً: المستوى الصرفي:

استشهد السيوطي بحديث: "نضر الله أمراً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها." (٢٤٢).

على أن الفعل الماضي يأتي للاستقبال، فالفعل (سمع) بمعنى (يسمع)؛ لأنه
ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه" (٢٤٣)

ثالثاً: المستوى النحوي :

استشهد السيوطي فيه بشواهد كثيرة منها:

١- حديث " فأعضوه بهن أبيه" (٢٤٤)

حيث استشهد به على لغة النقص في (هن) (٢٤٥)

٢- حديث "أفضل ما قلته أنا والنبون من قبلي: لا إله إلا الله" (٢٤٦)

استشهد به على أن جملة الخبر إن كانت نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج
إلى رابط" (٢٤٧)

٣- حديث "من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أصاب أو كاد" (٢٤٨)

استشهد به السيوطي على جواز حذف خبر كاد وأخواته". (٢٤٩)

٤- حديث "من بُلي منكم بهذه القاذورات". (٢٥٠)

استشهد به السيوطي على أن الفاعل في باب نائب الفاعل قد يترك لتعظيم
اسمه فيصان عن أن يقترن بالمفعول. (٢٥١)

٥- حديث "يطبع المؤمن على كل خُلُقٍ ليس الخيانة والكذب" (٢٥٢)

استشهد به السيوطي على مجيء ليس للاستثناء" (٢٥٣)

٦- حديث "مطرنا من الجمعة إلى الجمعة" (٢٥٤)

استشهد به على مجيء (من) لابتداء الغاية زماناً (٢٥٥)

٧- حديث "هل أنتم تاركولي صاحبي" (٢٥٦)

استشهد به السيوطي على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار
والمجرور" (٢٥٧)

٨- حديث "ألا أخبركم بأحبكم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة

؟ أحاسنكم أخلاقاً" (٢٥٨)

استشهد به السيوطي على أن أفعل التفضيل إذا كان مضافاً يجوز في المطابقة

وعدمها" (٢٥٩)

٩- حديث "سبحان الله إن المؤمن لا ينجس" (٢٦٠)

استشهد به على أن (سبحان) من صيغ التعجب السماعية (٢٦١)

١٠- حديث "إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها" (٢٦٢)

استشهد به السيوطي بدل البداء (٢٦٣)

١١- حديث "من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال" (٢٦٤)

استشهد به السيوطي على أن المعدود إذا كان مذكرا محذوفا يجوز في

الفصيح ترك التاء (٢٦٥)

بعد هذا العرض تبين لنا أن السيوطي لم يترك بابا من أبواب الهمع إلا وذكر

فيه حديثا أو أكثر، وأحيانا يذكر في الموطن الواحد أكثر من شاهد من الحديث

ويدعمه بشواهد أخرى من القرآن أو الشعر أو كلام العرب، كما في استشهاده

بحديث "الكلمة الطيبة صدقة"، وحديث "أفضل كلمة قالها لبيد: "ألا كل شيء ما

خلا الله باطل" على أن الكلمة تطلق على الجمل المفيدة، ودعم استشهاده هنا

بآيات من القرآن، كقوله تعالى "تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا

اللَّهِ" (٢٦٦)، وقوله سبحانه: "وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا" (٢٦٧)، وقوله: "كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ

قَائِلُهَا" (٢٦٨) إشارة إلى قوله "رب ارجعون". (٢٦٩)

و اقتصر السيوطي في كثير من المواضع على استشهاده بالحديث فقط

كحجة على القاعدة، كما في استشهاده بحديث "اللهم حوالينا ولا علينا" (٢٧٠)

على أن من الملحق بالمشنى ما يصلح للتجريد ولا يختلف معناه كحوالينا (٢٧١)،

وبحديث "أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله" (٢٧٢) على أن الجملة

إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط (٢٧٣)

وبحديث: أرسلوا بها إلى أصدقاء خديجة" (٢٧٤) على أنه يجوز على ندرة

جمع فعيل المؤنث على (أفعلاء) (٢٧٥)

وبحديث "إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها" (٢٧٦) على بدل

البداء (٢٧٧)

وبحديث: "أعددت لعبادي الصالحين ما عين رأيت ولا أذن سمعت... ذكرا من بله ما أطلعتم عليه" (٢٧٨)، كشاهد على بجر من "بله" (٢٧٩).

نخلص من جميع ما تقدم أن موقف السيوطي النظري يختلف عن التطبيقي، فما قاله في الاقتراح يوحي أن الاستشهاد بالحديث عنه قليل إلى جانب ما رده؛ لأنه صرح أن الأحاديث المروية بلفظ الرسول ﷺ قليلة والموازنة بين ما دفعه وما قبله من الأحاديث في كتاب الهمع يتضح أن الاستشهاد بالحديث عنده أصل قوي من أصول الاحتجاج، وليس أدل على ذلك من انفراد استشهاده بالحديث في كثير من المواضع، ومما يدل على اهتمامه بمسألة الاستشهاد والتأكيد من صحة الحديث أنه في مواضع كثيرة في كتاب الهمع كان يذكر مكان الحديث أو روايته على نحو (في الصحيح)، رواه الحاكم (٢٨٠)، رواه الشيخان (٢٨١) في حديث البخاري (٢٨٢)، حديث الصحيحين (٢٨٣)، حديث أبي داوود (٢٨٤)، رواه مسلم (٢٨٥).

الغائمة

بعد معاشتي لمكونات هذا البحث أبرز أهم ما توصلت إليه من نتائج، ومنها:

- تبين لي أن السيوطي كان يميل إلى المانعين نظريا، كما في الاقتراح، ويميل مع المجوزين تطبيقيا، كما في الهمع فقد استشهد في كتابه الهمع بما يزيد عن مائة وأربعين حديثا؛ ولعل هذا يرجع إلى اختلاف فترات التأليف، فقد ألف الاقتراح أولا، ثم الهمع، وكل فترة من مراحل حياة العالم لها ظروفها؛ فلا مانع أن يتراجع العالم بشكل أو غير مباشر؛ ولهذا يجب أن يكون تقييم آراء العلماء وفق نتائجهم المتكامل طوال حياتهم.

- يُعد الاستشهاد بالحديث النبوي عند السيوطي أحد المصادر على القاعدة النحوية، فكثيرا ما كان يستشهد بالحديث النبوي وحده للحكم على القاعدة النحوية، كما في جر من "بله"، وقد يعقبه بدليل آخر يعضده، وإذا توفر الحديث والشاهد الشعري قدّم الحديث في الوضع.

- لم يكتف السيوطي في الاستشهاد بالحديث على الحكم النحوي أو الصرفي، أو الصوتي، بل استشهد به في تناسب الفواصل، كما في حديث

ارجعن مأزورات غير مأجورات، كما استشهد بالحديث النبوي على المشاكلة اللفظية، كما في حديث: "اللهم رب السموات وما أظللن..." - لم يكن موقف السيوطي تجاه رده قبول الحديث نظريا نابعا من نفسه بل كان اتكاء على من سبقه كابن الضائع، وأبي حيان، وفي الجانب التطبيقي قال بخلافه.

- بدا حديث السيوطي في الجانب النظري مختلفا عنه في الجانب التطبيقي، فقد أول بعض الأحاديث الواردة في صحيح البخاري، كما في حديث "يتعاقبون فيكم..."، والتي اتفق جُل العلماء على قبولها كما جاءت في الكتب الصحاح. - كان السيوطي يحكم على الحديث فيصفه بالتصحييف أو الضعف، أو التحريف أو غير ذلك، بل ويصحها من قبله، بحجة أن رواته ليس من العرب الأقحاح، أو في لسانه لحن، فهل هذا يليق أو يجوز من عالم كالسيوطي؟ - كان السيوطي فيما استشهد به من الأحاديث على الحكم النحوي يحكم على الحديث بالصحة، ويذكر موطن وردوه في الكتب الصحاح أو كتب السنن. وبعد فهذا ما وفقني الله لإنجازه في هذا البحث، وعلى اله قصد السبيل.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي د. محمد إبراهيم البنا، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٤٠٣هـ.
- أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية د. يوسف بن خلف العيساوي، دار البشائر الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو - فقه اللغة - البلاغة د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- إعراب الحديث النبوي أبو البقاء العكبري، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة زيد بن ثابت ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- الاقتراح في أصول النحو وجدله، تأليف عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي ،
دراسة وتحقيق د. محمود الفجال ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م
- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقهاء، أبو القاسم عبد الرحمن بن
عبد الله الأندلسي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة الطبعة الأولى
١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات
بن الأنباري، المطبعة التجارية الكبرى بمصر ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.
- بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد، للقاضي عياض بن موسى
اليحصبي السبتي ، مكتبة الفرقان ، حدائق القبة ، مصر، ب.د.
- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف أبي حيان الأندلسي، حققه
د. حسن هندايي ، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- تغيير النحويين للشواهد د. محمد علي فاخر ، دار الطباعة المحمدية ، مصر،
الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- الجامع الصغير لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. أحمد محمود الهرميل ،
مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠ م.
- جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي ،
تأليف د. طاهر سليمان حموده، المكتب الإسلامي
جمهرة اللغة لابن دريد حيدر آباد الركن ١٣٤٤ هـ.
- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، للدكتور.
محمد ضاري حمادي ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- دراسات في العربية وتاريخها ، محمد الخضر حسين، نشره على رضا التونسي
الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تأليف أحمد بن
الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل عيون الشُّور ، دار الكتب العلمية ،
الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ديوان حان بن ثابت ، تحقيق سيد حنفي حسين، دار المعارف ، مصر، ١٩٧٧

- ديوان للأعشى تحقيق د. محمد محمد حسين، مكتبة الآداب القاهرة
الرد على النحاة لابن مضاء، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ،
القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٠٧م.
- سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ١٩٥٢م.
سنن أبي داود : سليمان بن الأشعث السجستاني، مطبعة مصطفى الحلبي ،
القاهرة ١٣٧١هـ ١٩٥٢م.
- سنن الترمذي محمد بن عيسى بن سورة، مطبعة الحلبي القاهرة
شرح الألفية لابن الناظم، بيروت ١٣١٢هـ.
- شرح الألفية للمرادي (توضيح المقاصد الألفية)، المرادي ، تحقيق عبد
الرحمن علي سليمان ، القاهرة ١٩٧٧هـ.
- شرح التسهيل للمرادي ، تحقيق . محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ،
مكتبة جزيرة الورد
- شرح التسهيل، لا بن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي
السيد، دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان.
- شرح المفصل لابن يعيش القاهرة بدون تاريخ.
- شوهذ التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح تأليف جمال الدين
بن مالك الأندلس تحقيق د. طه محسن، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف
والشؤون الدينية إحياء التراث الإسلامي ٦٦ ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- صحيح مسلم بشرح النووي ،المطبعة المصرية بالأزهر ،الطبعة الأولى،
١٣٤٧هـ ١٩٢٩م.
- عقود الزبرجد على مسند أحمد، لجلال الدين السيوطي ،دار الكتب العلمية
بيروت لبنان.
- في أصول النحو لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي بيروت ١٤٠٧هـ
١٩٨٧م.
- في أصول النحو لسعيد الأفغاني ،مطبعة جامعة دمشق ١٩٥٧

- في أصول النحو مقال لإبراهيم مصطفى مجلة مجمع اللغة العربية ١٤٤/٨.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم، دار المعارف، مصر ١٩٦٨ م.
- الكتاب لعمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- لحن الرواة وأثره في الحديث النبوي د. ملفي بن حسن بن ملفي الشهري، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية سنة الحادية والعشرون العدد الرابع والستون مار ٢٠٠٦ م.
- لسان العرب لابن منظور، دار المعارف مصر الطبعة الثالثة عشرة.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني تحقيق علي النجدي ناصف وصاحبيه القاهرة
- مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري "كتاب الطهارة"، نشر دار المعرفة بيروت.
- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي محمد علي النجار دار السرور، ديسمبر ١٩٥٥ م
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة. الطبعة الأولى: ١٤٢٨/٥١٧/٢٠٠٧ م.
- المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة ١٣٥٨ هـ الطبعة الأولى

منهج السيوطي في أصول النحو من خلال كتابه الاقتراح د. شهاب النمر
إسماعيل شهاب، مطبعة الحسين الإسلامية القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ
١٩٩٤م.

النحاة والاستشهاد بالحديث الشريف، الأستاذ علي النجدي ناصف، مجلة
مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد الثامن
النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن
محمد (ابن الأثير)، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المطبعة الخيرية،
القاهرة ١٩٦٣.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين عبد الرحمن
السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة
الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

الهوامش والإحالات :

(١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله، تأليف عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، دراسة
وتحقيق د. محمود الفجال ص ١٥٧-١٥٩، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، وفي أصول
النحو مقالة لإبراهيم مصطفى مجلة مجمع اللغة العربية ١٤٤/٨، والحديث النبوي الشريف
وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، للدكتور/ محمد ضاري حمادي ص ٣٥٧، الطبعة
الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

(٢) ينظر: في أصول النحو لسعيد الأفغاني ص ٦١-٦٤ دمشق ١٩٥٧، أبو القاسم السهيلي
ومذهبه النحوي د. محمد إبراهيم البنا ٢٥٤ وما بعدها، الحديث النبوي الشريف وأثره في
الدراسات اللغوية والنحوية د. محمد ضاري حمادي ص ٣٥٩ وما بعدها، أثر العربية في
الاستنباط د. يوسف بن خلف ص ٨٧، وتغيير النحويين للشواهد د. محمد علي فاخر ص
١١، الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو - فقه اللغة - البلاغة د.
تمام حسان ص ١٠٦-١٠٧، لحن الرواة وأثره في الحديث الشريف د. ملفي بن حسن بن
ملفي الشهري ص ١٤٣ وما بعدها، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، محمد سالم
صالح ص ٢٣٩، دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، نشره على رضا

- التونسي ١٧٢ وما بعدها، والحديث النبوي الشريف من مصادر الدرس النحوي، عبد الجبار علوان النائلة ص ٥٢٤ - ٥٢٧.
- (٣) سورة يوسف من الآية: ٨٢.
- (٤) الديوان، تحقيق سيد حنفي حسين، ص ١٢٢، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧، وجمهرة اللغة ص ٣١٢، وخزانة الأدب ٤ / ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٤، ١١ / ١٨٨، والدرر ٥ / ٣٨، وشرح المفصل ٣ / ٢٥، ولسان العرب ٣ / ٨٨ "برد"، ٦ / ٧ "برص"، ١٠ / ٢٠٢، "صفق"، معجم ما استعجم ص ٢٤٠، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١ / ٤٥١، وشرح المفصل ٦ / ١٣٣، ولسان العرب ١١ / ٣٤٥ "سلسل"، ١٤ / ٤٧٨ "ضحاح وهو من شواهد الكافية الشافية ١ / ٤٣٤، والهمع ٢ / ٤٢٩.
- (٥) البيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١ / ٤٣٤، وشرح الأشموني ٢ / ٣٣٤، والهمع ٢ / ٤٢٩.
- (٦) أخرجه أحمد في مسنده ١ / ١١٥، وأبو داود ٤ / ١٥٠، ابن ماجه رقم ٣٥٩٥، وسنن ابن حبان رقم ٥٤٣٤.
- (٧) ينظر: الهمع ٢ / ٤٢٩، وينظر أيضا شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٤٣٤، وشرح السيوطي لسنن النسائي ٨ / ١٦٠.
- (٨) ينظر الهمع ٣ / ١٠.
- (٩) صحيح مسلم بشرح النووي ٦ / ٣٢٠، والنهاية في غريب الحديث ٥ / ٢٦٠، ومختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري "كتاب الطهارة" ١ / ١٧٨، نشر دار المعرفة بيروت.
- (١٠) ينظر: التخمير ٣ / ٥٦، وعقود الزبرجد ٣ / ٢٧٤ - ٢٧٦.
- (١١) ينظر: أمالي السهيلي ص ٧٣.
- (١٢) ينظر: رأي الشلوبين في الارتشاف ٤ / ٢٣٦١.
- (١٣) ينظر: الارتشاف ٤ / ٢٣٦١.
- (١٤) ينظر: الهمع ٣ / ٢٠، وعقود الزبرجد ٣ / ٢٧٦.
- (١٥) ينظر: مغني اللبيب، ٥٣٠ / ٥٢٨، وعقود الزبرجد ٣ / ٢٧٤.
- (١٦) أخرجه مسلم كتاب فضائل الصحابة باب ذكر حديث أم زرع ٢٤٤٨، والنسائي كتاب عشرة النساء، باب المرأة لزوجها ٩١٣٩، بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من

الفوائد، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي، ص ٩، مكتبة الفرقان، حدائق القبة
مصر، ب.د.

(١٧) أخرجه البخاري كتاب أحاديث الأنبياء باب (واذكر في الكتاب مريم) ٣٤٣٩، وباب
الفتن ٣٦، والإيمان ٢٧٧، ٢٧٤، ٢٧٣، والترمذي كتاب الفتن باب ما جاء في صفة الدجال
رقم (٢٢٤١)، ومسند أحمد ١٤٤/٢، ١٣٢.

(١٨) أخرجه الترمذي كتاب المناقب باب ما جاء في صفة النبي ٣٦٣٧، ٣٦٣٨
(١٩) ينظر: الهمع ٦٦/٣.

(٢٠) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٧٨/١، والتذليل والتكميل ٧٨/٤، والهمع ٦٦/٣، ٦٧.
(٢١) الكتاب ٨٦/١.

(٢٢) المقتضب ١٥٣/١

(٢٣) ينظر: الجامع الصغير ص ٣٠٢

(٢٤) ينظر: الهمع ٤٢٠/١، وينظر أيضا الارتشاف ١٢٣٠/٣، وشرح الأشموني ٢٦٣/١.
(٢٥) سورة البلد الآية: ١٤.

(٢٦) سورة مريم من الآية: ٢٦.

(٢٧) سورة آل عمران من الآية: ١٨٦.

(٢٨) ينظر: الهمع ٥١٢/١، وشرح الأشموني ٤٤/٢

(٢٩) ينظر: شرح الألفية للمرادي ٥٨٥/٢.

(٣٠) سورة القيامة الآية: ٢٦.

(٣١) صحيح مسلم كتاب الإيمان ٧٦/١.

(٣٢) ينظر أمالي السهيلي ص ٦٥، والرد على النحاة، والهمع ٥١٢/١.

(٣٣) ينظر الهمع ٥١٢/١.

(٣٤) شرح الكافية الشافية ٦٩/١، وشرح التسهيل ٤٨/١، والمقاصد الشافية ١٤٨/١، وشرح
الأشموني ٦٩/١.

(٣٥) ينظر: مسند الإمام أحمد ١٣٦/٥، والبخاري في الأدب المفرد ٩٦٣.

(٣٦) الهمع ١٢٩/١.

(٣٧) ينظر: شرح المرادي ٣١٦/١، وشرح الأشموني ٦٩/١

(٣٨) شرح التسهيل ٤٨/١.

- (٣٩) ينظر: الارتشاف ١٢٩٨/٣، والتذليل ٢٣٩/٥، والهمع ٤٧٠/١.
- (٤٠) أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن مسعود في صحيحه في كتاب التفسير (سورة الأنعام) الباب السابع ١٩٤/٥، وسورة الأعراف الباب الأول ١٩٦/٥.
- (٤١) ينظر: الهمع ٤٧٠/١
- (٤٢) البيت منسوب لحاتم الطائي في شفاء العليل ٣٨١/١، وشرح التسهيل ٤٣٨/١، وابن يعيش ١٠٥/١، وشرح الأشموني ١٧/٢، وبلا نسبة في الكتاب ٢٩٩/٢، والارتشاف ١٢٩٩/٣، والتذليل ٢٣٩/٥.
- (٤٣) ينظر: الارتشاف ١٢٩٩/٣، والتذليل ٢٣٩/٥.
- (٤٤) ينظر: التذليل ٢٣٩، ٢٤٠/٥.
- (٤٥) سورة البقرة من الآية: ٢.
- (٤٦) سورة يوسف من الآية: ٩٢.
- (٤٧) الكتاب ٢٩٩/٢.
- (٤٨) ينظر: التسهيل ص ٦٧، وشرحه لابن مالك ٤٣٧/١، ٤٣٨، وشرح الكافية الشافية ٢٣٧/١، والارتشاف ١٢٩٩/٣، ١٣٠٠، والمقاصد الشافية ٤٤٨/٢.
- (٤٩) أخرجه ابن ماجة في كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ٧٨٤/٢ الحديث رقم ٢٣٤٠، مالك في الموطأ كتاب الأقضية باب الفضاء في المرفق ٧٤٥، وأحمد في المسند ٣٢٧.
- (٥٠) ينظر: الهمع ٤٧٠/١.
- (٥١) ينظر: التذليل والتكميل ٢٤٠/٥.
- (٥٢) سورة المائدة من الآية ٢٣.
- (٥٣) سورة طه من الآية: ٦٣.
- (٥٤) رواه الترمذي في الوتر باب ١٣، والنسائي في قيام الليل باب ٢٩.
- (٥٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧١، ٧٥/١، والمساعد ٤٠/١، والهمع ١٣٤/١، ١٣٥.
- (٥٦) ينظر: التذليل والتكميل ٢٤٨/١.
- (٥٧) ينظر: شرح التسهيل للمرادي، تحقيق. محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ص ١٠٧، مكتبة جزيرة الورد

- (٥٨) البيت من شواهد شرح المفصل ١٢٨/٣، ولسان العرب مادة صمم، وشرح الكافية الشافية ٧٥/١، والمساعد ٤١/١، وشرح الأشموني ٣٤/١.
- (٥٩) معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢.
- (٦٠) سورة الحجر من الآية: ٤٠.
- (٦١) توثيق الحديث
- (٦٢) منهاج السنة النبوية ١٨٩/٨، ٤٠٨.
- (٦٣) ينظر: الهمع ٤٠/٣.
- (٦٤) ينظر التسهيل ص ١٦٥، وشرح المرادي ٩٧٣/٢، والمقاصد ١٥/٥، ١٦، والمساعد ٣٨٩/٢.
- (٦٥) ينظر: الارتشاف ١٩٥٢/٤، ١٩٥/٤.
- (٦٦) يراجع التذييل ٤٤١/٣.
- (٦٧) ينظر: الهمع ١٤٠/٣، ١٤١.
- (٦٨) ينظر: الكتاب ١٢٩/٢، وشرح المقرب لابن عصفور ٣٣٧/١، والمقاصد الشافية ١٠٤/٢، ١٠٦، والهمع ٣٣٧/١.
- (٦٩) البيت من شروح سقط الزند ١٠٦/٢، ١٠٤، وهو من شواهد المغني ٣٠٢/١، والمقاصد الشافية ١٠٥/٢، والهمع ٣٣٧/١.
- (٧٠) صحيح البخاري كتاب العلم باب ترك بعض الاختيار ٤٣/١، ٤٤.
- (٧١) فتح الباري كتاب العلم ١٩٨/١، ١٩٩.
- (٧٢) ينظر: الهمع ٣٣٧/١، ٣٣٨، وعقود الزبرجد ١٩٩/٣.
- (٧٣) ينظر: الاقتراح ص ١٦١.
- (٧٤) ينظر: المغني ٣٠١/١، ٣٠٢، والمقاصد الشافية ١٠٧/٢، ١٠٨، والهمع ٣٣٧/١.
- (٧٥) ينظر: شواهد التوضيح ص ٦٥، والتسهيل ص ٤٤.
- (٧٦) ينظر: المقاصد ١٠٧/٢، ١٠٨.
- (٧٧) سورة النساء من الآية: ٨٣.
- (٧٨) سورة آل عمران من الآية: ١٨٥.
- (٧٩) سورة مريم من الآية: ٩٥.
- (٨٠) سورة الحجر من الآية: ٣٠، وسورة ص الآية: ٧٣.

- (٨١) سورة مريم الآيات: ٩٣-٩٥.
- (٨٢) ينظر: المقاصد ٥/١٥، والهمع ٢/٤٩٧.
- (٨٣) ينظر: المغني ١/٢٢٤، والهمع ٢/٤٩٧.
- (٨٤) رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.
- (٨٥) صحيح مسلم ٣/١٠٠، ٧/٤١.
- (٨٦) أخرجه البخاري كتاب الأحكام رقم ٩٣، وباب من استرعى رعية فلم ينضج رقم ٨، وصحيح مسلم ٣/١١٣.
- (٨٧) صحيح مسلم ٤/١٩٤.
- (٨٨) ينظر: المغني ١/٢٢٤، والهمع ٢/٤٩٧.
- (٨٩) الحديث في السنن الكبرى للبيهقي، قسم الفيء والغنيمة، رقم الحديث ٦، ١٢٧٨٣/٥٠٥، ومستخرج بن عوانة، باب الحدود، رقم الحديث ٦٦٤٩، ٤/٢٣٩.
- (٩٠) البيت من شواهد الألفية للمرادي ٢/٨٢٤.
- (٩١) شرح التسهيل ٣/٢٧٣، وشرح الألفية للمرادي ٢/٨٢٥.
- (٩٢) ينظر: شوهد التوضيح والتصحيح ص ٢٢٣، وعمدة القارئ ١٦/١٨٠.
- (٩٣) البيت من بحر الكامل المقتضب ٢/٢٠٨.
- (٩٤) ينظر: إعراب الحديث النبوي ص ١٦٥.
- (٩٥) ينظر: عمدة القارئ ١٦/١٨٠، والهمع ٢/٤٣٢.
- (٩٦) البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر اللوامع ٥/٤٣، وشرح الأشموني ٢/٣٢٨، والمقاصد النحوية ٣/٤٨١.
- (٩٧) ينظر: الهمع ٢/٤٣٢.
- (٩٨) الهمع ٢/٤٣٣.
- (٩٩) سورة الأنفال من الآية: ٤٠.
- (١٠٠) سورة النحل من الآية ٣٠.
- (١٠١) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي طالب يمدح الرسول صلى الله عليه وسلم في الدرر ٥/٢٠٠، وشرح التصريح ٢/٩٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٧١.

- (١٠٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٦/٢، والمقاصد الشافية ٥١١/٤، ٥١٢، والهمع ١٩، ٢٢/٣.
- (١٠٣) سنن أبي داود باب الطهارة حديث ٣٥٤، وسنن الترمذي حديث ٤٩٧، والاعتصام للشاطبي ٦٩/٢.
- (١٠٤) ينظر: شرح الجمل ٦٧/٢، وشرح الشافية ٤٩٥/١، وشرح التسهيل ٣٤٦/٢، والارتشاف ٢٠٥٠/٤.
- (١٠٥) ينظر: الكتاب ١٧٦/٢.
- (١٠٦) مغني اللبيب تحقيق الخطيب ٤٦٤/٦.
- (١٠٧) ينظر: المقاصد الشافية ٥١٣/٤.
- (١٠٨) ينظر: الهمع ٢٦/٣، وينظر أيضا الارتشاف ٢٠٥٣/٤.
- (١٠٩) رواه الترمذي في المناقب رقم ٣٨٤٦، ٦٨٨/٥، وأخرجه أحمد ٨/١.
- (١١٠) ينظر: شرح التسهيل ٣٤٦٦/٢، وشفاء العليل ٥٨٩/٢، والمساعد ١٣٢/٢.
- (١١١) اللسان مادة صفن، وينظر هذا القول في شرح التسهيل ٣٤٦/٢، والهمع ٢٦/٣، والمساعد ١٣٢/٢.
- (١١٢) المقاصد الشافية ٥٣١/٤، ٥٣٢.
- (١١٣) ينظر: الارتشاف ٢٠٥٣/٤، والهمع ٢٧/٣، والمساعد ١٣٢/٢.
- (١١٤) رواه البخاري في الصيام، باب فضل الصوم الحديث رقم ١٨٩٤، والترمذي في سننه في باب الصوم ٥٤.
- (١١٥) ينظر الهمع ١٣٢/١.
- (١١٦) الكتاب ٨٣/٢.
- (١١٧) الكتاب ١٠٤/٢.
- (١١٨) شرح المقدمة الجزولية ١ / ٣٦٤.
- (١١٩) ينظر التسهيل ص ٩.
- (١٢٠) ينظر الارتشاف ٤١٨ / ١.
- (١٢١) ينظر: المسائل البغداديات ص ١٥٦، والبصريات ٨٩٣/٢، والتبصرة والتذكرة ٨٦١ / ٢، وشرح المقدمة المحسبة ١ / ١٢٤.
- (١٢٢) ينظر: المغني ٢٧٣/١، والهمع ٤٤٥/٢.

- (١٢٣) سورة الإسراء من الآية: ٣٣.
- (١٢٤) سورة آل عمران من الآية: ٢٨.
- (١٢٥) سورة البقرة من الآية ٢٣٧.
- (١٢٦) ينظر: الهمع ٢ / ٤٤٥
- (١٢٧) الجامع الصحيح ٢ / ١٢٠٤ حديث ٧١٧٢ / ٢٤٥٤ ، والمشكاة ٢ / ١٦٢ .
- (١٢٨) ينظر: المغني ١ / ٢٧٣.
- (١٢٩) البيت من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣ / ٥٧٣ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٤٦ .
- (١٣٠) رواه الترمذي في صحيحه رقم ٢٦٨٨ ، وابن ماجه في سننه رقم ٣٦٩٢ ، والإمام أحمد في مسنده ٢ / ٣٩١ ، والبخاري في الأدب المفرد ٩٨٠ .
- (١٣١) ينظر: الهمع ١ / ١٧٢ .
- (١٣٢) ينظر: شواهد التوضيح ص ١٧٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٥٦ ، ٥٧ .
- (١٣٣) ينظر رأي ابن هشام في عقود الزبرجد ٣ / ٥٣ .
- (١٣٤) سورة الكوثر الآية: ١ .
- (١٣٥) سورة النمل من الآية: ٨٧ .
- (١٣٦) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢٨ ، وشروح سقط الزند ٢ / ٨٢٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٧ .
- (١٣٧) الجامع الصغير ص ٣٢١ .
- (١٣٨) ينظر الهمع ١ / ٣٧ . ٣٩ .
- (١٣٩) ينظر: شرح التسهيل ١ / ٣٧ .
- (١٤٠) ينظر: الارتشاف ٣ / ٢٠٣٤ ، والهمع ١ / ٣٩ .
- (١٤١) سورة النصر ١ - ٣ .
- (١٤٢) سورة الضحى الآية: ٢ .
- (١٤٣) صحيح البخاري ، باب غيرة النساء ووجدهن ٦ / ١٥٨ ، وصحيح مسلم ص ١٨٩٠ .
- (١٤٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٨ ، والتذليل والتكميل ٧ / ٣٠٩ ، والهمع ٢ / ١٣١ .
- (١٤٥) سورة الزمر الآية من الآية ٧٣ .
- (١٤٦) سورة الواقعة من الآية: ١ - ٤ .

- (١٤٧) ينظر: المغني ١/ ١١٠.
- (١٤٨) ينظر المغني ١/ ١١٠، والتذليل ٧/ ٣٠٩، ٣١٠، الهمع ٢/ ١٣٢.
- (١٤٩) ينظر: المغني ٢/ ٣٧٣.
- (١٥٠) سورة يوسف من الآية: ٢٩.
- (١٥١) صحيح البخاري كتاب الغسيل باب من اغتسل عريانا ١/ ٣٨٥، وصحيح مسلم كتاب الحيض ١/ ٢٦٧.
- (١٥٢) الجامع الكبير ١/ ١١١، وعزاه للدليمي والقضاعي، وينظر: الهمع ٢/ ٣٤.
- (١٥٣) الهمع ٢/ ٣٤.
- (١٥٤) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٣٠، ٢٣١، والمقتضب ٤/ ٢٥٨، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٥٠.
- (١٥٥) ينظر: شواهد التوضيح ٢١٢، ٢١١، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٤، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٥٠.
- (١٥٦) ينظر: شرح المفصل ٢/ ١٥، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٥٠، وعقود الزبرجد ٣/ ١٠٥، ١٠٦.
- (١٥٧) المستقصى للزمخشري ١/ ٢٦٥.
- (١٥٨) السابق ١/ ٢١٢، واللسان مادة (طرق).
- (١٥٩) البيت في ديوانه ص ٢٦، وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٢٣١، والمقتضب ٤/ ٢٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١٦، ٣/ ١٧٢، والتصريح ٢/ ١٨٥.
- (١٦٠) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٥.
- (١٦١) سورة النحل من الآية: ٨١.
- (١٦٢) ينظر: عقود الزبرجد ١/ ٢٥٤.
- (١٦٣) صحيح مسلم باب الزكاة ص ٧٠، سنن النسائي، باب الزكاة ص ٦٤.
- (١٦٤) ينظر: عقود الزبرجد ١/ ٢٥٦، والهمع ٣/ ١٩٣، وينظر: الخصائص ٢/ ١٨٥، وشرح الأشموني ٢/ ١٢٠.
- (١٦٥) البيت لأبي الحسن في الخصائص ٢/ ١٨٥، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١/ ٥٦٨، والهمع ٣/ ١٩٣.
- (١٦٦) ينظر: شواهد التوضيح ص ٦٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٦٨، والهمع ٣/ ١٩٣.
- (١٦٧) البيت في الخصائص ٢/ ١٨٥، والهمع ٣/ ١٩٣.

- (١٦٨) انظر: المصدرين السابقين.
- (١٦٩) ينظر: المقاصد الشافية ١٩٩/٥، والهمع ١٩٣/٣.
- (١٧٠) البيت للحطيئة في ديوانه ص ٧٤، وفي المغني ٧٣٠/٢
- (١٧١) ينظر: المغني ٧٣٠/٢.
- (١٧٢) ينظر المصدر السابق ٧٣٠/٢
- (١٧٣) سورة الغاشية الآية: ٨.
- (١٧٤) سورة الغاشية الآية: ٢.
- (١٧٥) سورة التوبة من الآية: ٩٢.
- (١٧٦) البيت ليزيد بن محرم الحارثي، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٢٨٦/٢، والمحتسب ٢٢٠/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٧، ١٣٩، والهمع ٢١٧/١، والبغدادي ٥٦/٦.
- (١٧٧) أحاديث في الفتن والحوادث ١ / ١٦٥.
- (١٧٨) ينظر: الهمع ٢١٧/١
- (١٧٩) ينظر: المقاصد الشافية ١/٣٤٥، ٣٤٦.
- (١٨٠) ينظر: شواهد التوضيح ص ١١٨، ١١٩.
- (١٨١) ينظر: التذييل ٥/٢٧٨.
- (١٨٢) ينظر: الهمع ١/٤٦٣، ٤٦٤.
- (١٨٣) ينظر: التذييل ٥/٢٧٨، ٢٨٩.
- (١٨٤) ينظر: صحيح البخاري كتاب الإيمان ٨/١٦٠، وصحيح مسلم كتاب الفتن رقم (٣٣٨٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٢٣٥، والتذييل ٥/٢٨٨، والهمع ١/٤٦٣، ٤٦٤.
- (١٨٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/٤٤٧، ٤٤٩.
- (١٨٧) سورة الإسراء من الآية: ١
- (١٨٨) ينظر: الإنصاف ١/٣٧٠، والمغني ١/٣٤٩، والتذييل ١١/١٢٠، والهمع ٢/٣٣٧
- (١٨٩) سورة التوبة من الآية: ١٠٨.
- (١٩٠) البيت للنابغة في ديوان النابغة ص ٤٥، وشرح الكافية الشافية ١/٣٥٧، والتذييل ١١/١١٨
- (١٩١) ينظر: المغني ١/٣٤٩، والهمع ٢/٩٧٧.

- (١٩٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الاستسقاء باب الدعاء إذا انقطعت السبل ١٨/٢ .
- (١٩٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٨، والتذيل والتكميل ١١/ ١٢٠، والهمع ٢/ ٣٧٧ .
- (١٩٤) التذيل والتكميل ١١/ ١٢٠ .
- (١٩٥) سورة الأنعام من الآية : ٥٩ .
- (١٩٦) سورة الملك من الآية: ٣ .
- (١٩٧) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٧٦، وشرح الرضي ٤/ ٢٧١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٨، والمغني ١/ ٣٥٣-٣٥٦، والتذيل والتكميل ١١/ ١٤٣، والهمع ٢/ ٣٧٩ .
- (١٩٨) ينظر: التسهيل ص ١٤٤ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦١، ٣٦٢، والمقاصد الشافية ٣/ ٦٠٣ .
- (١٩٩) ينظر: الهمع ٢/ ٣٧٩ .
- (٢٠٠) سورة إبراهيم من الآية: ١٠، وسورة الأحقاف من الآية ٣١، وسورة نوح من الآية : ٤ .
- (٢٠١) سورة الأنعام من الآية: ٣٤ .
- (٢٠٢) صحيح مسلم ٣/ ١٦٦٧ .
- (٢٠٣) ينظر: المغني ١/ ٣٥٦ .
- (٢٠٤) ينظر: شرح الرضي ٤/ ٢٧١، والتذيل ١١/ ١٤٦، والهمع ٢/ ٣٨٠ .
- (٢٠٥) ينظر: المغني ١/ ٣٥٦ .
- (٢٠٦) ينظر: التذيل ١١/ ١٤٦ .
- (٢٠٧) صحيح البخاري باب العلم ٤٠ رقم الحديث ١١٥، ورواه في التهجد باب ٥، ورواه الترمذي في الفتن باب ٣٠ .
- (٢٠٨) ينظر: الهمع ١/ ٢٤، ٢٥، وعقود الزبرجد ٣/ ١٦٩ .
- (٢٠٩) ينظر: الهمع ٢/ ٤٨٧ .
- (٢١٠) ينظر: شواهد التوضيح ص ١٠٤، والهمع ١/ ٢٥ .
- (٢١١) ينظر: الهمع ٢/ ٣٤٨ .
- (٢١٢) السابق ٢/ ٣٥٤، ٣٥٥ .
- (٢١٣) ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله، تأليف عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، دراسة وتحقيق د. محمود فجال ص ١٥٧-١٥٩، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، وفي أصول النحو مقالة لإبراهيم مصطفى مجلة مجمع اللغة العربية ٨/ ١٤٤ .

- (٢١٤) ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله، تأليف عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، دراسة وتحقيق د. محمود الفجال ص ١٥٧-١٥٩، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، وفي أصول النحو مقالة لإبراهيم مصطفى مجلة مجمع اللغة العربية ١٤٤/٨.
- (٢١٥) ينظر تفصيل الرد علي أبي حيان وابن الضائع في الأصول لتتّام حسان ص ١٠٦-١٠٧، ومنهج السيوطي في أصول النحو من خلال كتابه الاقتراح د. شهاب النمر إسماعيل شهاب ص ٦٠ وما بعدها، مطبعة الحسين الإسلامية القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- (٢١٦) ينظر: منهج السيوطي في أصول النحو من خلال كتابه الاقتراح ص ٦٣.
- (٢١٧) القرآن الكريم، د. عبد العال سالم ص ٩٧.
- (٢١٨) الاقتراح في أصول النحو وجدله، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دراسة وتحقيق د. محمود الفجال، ١٥٧، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- (٢١٩) ينظر: السابق، ص ١٥٧.
- (٢٢٠) السابق، ص ١٥٨.
- (٢٢١) الحديث سبق تخريجه ص ٢٦.
- (٢٢٢) الهمع ٢٤/١، ٢٥.
- (٢٢٣) الحديث سبق تخريجه ص ٢٤.
- (٢٢٤) الهمع ٤٦٣/١، وينظر نماذج أخرى في ٢٥/١، ٢٦، ٣١٠، ٥١٢.
- (٢٢٥) الحديث سبق تخريجه ص ١٢.
- (٢٢٦) الهمع ٣٣٧/١، ٣٣٨.
- (٢٢٧) الحديث سبق تخريجه ص ٢١.
- (٢٢٨) الهمع ٣٤/٢.
- (٢٢٩) نص الحديث في صحيح البخاري: "حدثني عبد الله رضى الله عنه قال: بينما رسول الله ﷺ مُضَيَّفٌ إِلَى قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ يَمَانٍ إِذْ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رِبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: أَفَلَمْ تَرْضَوْا أَنْ تَكُونُوا ثُلْثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسِي فِي يَدَيْهِ إِنَّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ" صحيح البخاري "كتاب الأيمان والنذور"، وفتح الباري ٤٦٠/١١، وحاشية الأمير ١٠٤/١.
- (٢٣٠) الهمع ٤٩١/٢.

- (٢٣١) الحديث سبق تخريجه ص ٢٣
(٢٣٢) الهمع ٢/٢١٧.
(٢٣٣) الحديث سبق تخريجه ص ١٦.
(٢٣٤) سورة يونس من الآية ٥٨.
(٢٣٥) صحيح مسلم ٩/٤٤٤.
(٢٣٦) الهمع ٢/٤٤٤.
(٢٣٧) ينظر الهمع ٢/٣٨٣، ٣٨٢.
(٢٣٨) رواه البخاري في الأذان باب ٣٠ برقم ٦٤٧.
(٢٣٩) مستدرک الحاكم ١/٤٤٦، ٢/١٠٠، والأذکار للنووي ص ٢٠١.
(٢٤٠) أخرجه ابن ماجة في سننه باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز ١/٢٨٩.
(٢٤١) الهمع ١/١٩٨.
(٢٤٢) الحديث سبق تخريجه ص ٢٠
(٢٤٣) ينظر الهمع ١/٣٩.
(٢٤٤) الحديث سبق تخريجه ص ٨.
(٢٤٥) ينظر: الهمع ١/١٢٩.
(٢٤٦) أخرجه الترمذي في سننه كتاب الدعوات باب في دعاء يوم عرفة ٥/٥٣٥.
(٢٤٧) ينظر الهمع ١/٣١٦.
(٢٤٨) الحديث سبق تخريجه ص ٧
(٢٤٩) ينظر الهمع ١/٤٢٠.
(٢٥٠) ما ورد في موطأ الإمام مالك: قال رسول الله ﷺ: أيها الناس: قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله، من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله" والرواية بهذا لا شاهد فيها على ما قاله السيوطي.
(٢٥١) الهمع ١/٥١٨.
(٢٥٢) رواه الزبيدي في إتحاف السادة المتقين ٧/٥١٨.
(٢٥٣) الهمع ٢/٢١٥.
(٢٥٤) الحديث سبق تخريجه ص ٢٥.
(٢٥٥) الهمع ٢/٣٧٦.
(٢٥٦) رواه البخاري في باب تفسير سورة الأعراف باب ٢ حديث (٤٦٤٠).

- (٢٥٧) الهمع ٤٣٢/٢
(٢٥٨) مسند أحمد ١٨٥/٢.
(٢٥٩) الهمع ٧٦/٣.
(٢٦٠) رواه البخاري في كتاب الغسل باب ٢٣، ٢٤، رقم ٢٨٣، ٢٨٥، ورواه مسلم في
الحيض ١١٥، ١١٦.
(٢٦١) الهمع ٤٢/٣.
(٢٦٢) الهمع ٤٢/٣.
(٢٦٣) الهمع ١٤٩/٣.
(٢٦٤) رواه مسلم في الصيام رقم ٢٠٤.
(٢٦٥) الهمع ٢١٧/٣.
(٢٦٦) سورة آل عمران من الآية ٦٤.
(٢٦٧) سورة التوبة من الآية ٤٠.
(٢٦٨) سورة المؤمنون من الآية ١٠٠.
(٢٦٩) سورة المؤمنون من الآية ١٠٠.
(٢٧٠) رواه أبو داود في السنن باب رفع اليدين في الاستسقاء ٣٠٣/١، رقم ١١٧٤.
(٢٧١) الهمع ١٣٦/١.
(٢٧٢) موطأ مالك، كتاب القرآن، باب ما جاء في الدعاء حديث ٣٢، كتاب الشعب ب.د.
(٢٧٣) الهمع ٣٨٠/١.
(٢٧٤) سبق تخريجه
(٢٧٥) الهمع ١٦٨/١.
(٢٧٦) الهمع ص ٣٣
(٢٧٧) الهمع ٤٣/٣.
(٢٧٨) الحديث رواه ابن ماجه في الزهد باب ٣٩.
(٢٧٩) الهمع ٣٨٠/٢.
(٢٨٠) الهمع ٢٥٠/٣.
(٢٨١) الهمع ٤٧٢/٢.
(٢٨٢) الهمع ١٦/٤٣٢، ٣/٢.
(٢٨٣) الهمع ١٤١/٢٦، ٣/١.
(٢٨٤) الهمع ١٦/٣.
(٢٨٥) الهمع ٢٨٢/٣.